استقرار أسعار النفط مع تراجع المخاوف المتعلقة بالاقتصاد العالمي

«الوطني»: فائض ميزانية الكويت للسنة الحالية سيتراوح بين 11 و13 مليار دينار

■ الاقتصاد العالمي الضعيف يعني أن الطلب على النفط في 2013 سيرتفع

■ الاستقرار الحالي يرجع إلى انحسار أزمة الديون السيادية الأوروبية

كشف تقرير صادر عن البنك الوطني ان بعد التقلبات التي شهدناها في معظم هذه السنة، كان شهر نوفمبر اكثر هدوءا بالنسبة لاسعار النفط الخام. فقد تم التداول في سعر خام التصدير الكويتي في نطاق ضيق تراوح ما بين 105 و108 دولارات للبرميل في معظم شهر نوفمبر، مع ارتفاع متواضع في منتصف الشهر تلاشى في بداية شهر ديسمبر. وتم التداول بخام مزيج برنت في نطاق ضيق مماثل تراوح بين 108 و111 دولارا للبرميل في معظم شهر نوفمبر. وبقي سعر خام غرب تكساس المتوسط، وهو الخام الإسنادي الأميركي، منخفضا جدا مقارنة بخام برنت حيث تراوح بين 85 و90 دولارا. وبلغ الفارق بين سعر خام غرب تكساس المتوسط وسعر خام برنت رقما قياسيا في العام 2012 قدره 23 دولارا، فيما بلغ الفارق مقابل خام التصدير الكويتي مستوى قياسيا قدره 20 دولارا.

وقال التقرير ويمكن إرجاع الاستقرار الحالي في الأسعار إلى انحسار أزمة الديون السيادية الأوروبية والتوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، ولكن هذه الأمور لم تحل حتى الآن، ويمكن اي منهما أن تبرز مرة اخرى كعامل تازم في الأسواق في بداية العام 2013. وقد تحول الانتباه الآن إلى «الهاوية المالية» في الولايات المتحدة، والتي من المحتمل أن تدفع الاقتصاد الأميركي إلى حالة ركود في السنة القادمة، فإن تعقد المفاوضات وعناد طرفي الحوار قد شجّع المتعاملين في السوق على الترقب فقط لحين تتضح الأمور.

ومضى وقي تلك الأثناء، بقيت أساسيات أسواق النفط متوازنة. ورغم التوقع الواسع بازدياد ارتفاع العرض عن الطلب في العام 2013، فإن مدى الاتساع ليس اكيدا. وتعتبر سياسة أوبك عاملا أساسا في هذا الأمر. وخلال اجتماع منظمة الأوبك الذي انعقد في 12 ديسمبر، اتفق الأعضاء على ابقاء اجمالي انتاج المنظمة عند مستواه الحالي، وهو المستوى الرسمي وليس الفعلي.. وقدرة أوبك على القيام بتحرك منسق وحاسم فيما يخص السياسة المتبعة هو امر معقد بسبب ديناميكيات سياسية داخلية إضافة إلى قوى خارجية تؤثر على إنتاج بعض اعضائها، من ضمنها العلاقات بين بغداد وكردستان في العراق والعقوبات الدولية على إيران وحالات التعطيل في إنتاج بعض الدول الإفريقية. والرأي المجمع عليه هو أن أوبك ستحتاج إلى خفض الإنتاج بشكل كبير لمنع الأسعار من الانخفاض في السنة القادمة.

واضاف إن الاقتصاد العالمي الضعيف يعني أن نمو الطلب على النفط سيتحسن بشكل طفيف فقط في السنة 2013، بعد ارتفاع متواضع في العام 2012. ويتوقع المحللون ارتفاعا في الطلب على النفط بمقدار 0.7 – 0.9 مليون برميل يوميا اي 0.8 في المئة إلى 0.9 في المئة، وذلك مقارنة بارتفاع بلغ 0.7 – 0.8 مليون برميل يوميا هذه السنة. ومن المفاجئ ان التحسن يأتي من أسواق منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فبالرغم اننا لا زلنا نراه في تراجع إلا انه من المتوقع ان تكون وتيرة الانخفاض ابطأ من مثيلتها في العام 2012. ومن ناحية أخرى، فإن النمو في الاقتصاديات الناشئة هو إيجابي بمقدار 1 مليون برميل يوميا او اكثر، ولكن يتوقع ان يتباطأ. ويتوقع أن يكون لاجتماع عوامل التقشف المالي والنمو الضعيف هيكليا في منطقة اليورو وضعف القطاع المصرفي والنمو في المصادر البديلة للوقود، ان تضعف من الطلب على النفط في الأسواق المتقدمة في المستقبل المنظور. ولكن في الأسواق الناشئة، لا يزال هناك مجال لأن يبقى نمو الطلب على النفط قويا، خاصة في ضوء استخدام سياسات تحفيزية لأجل تعويض الضعف في أسواق التصدير الرئيسة.

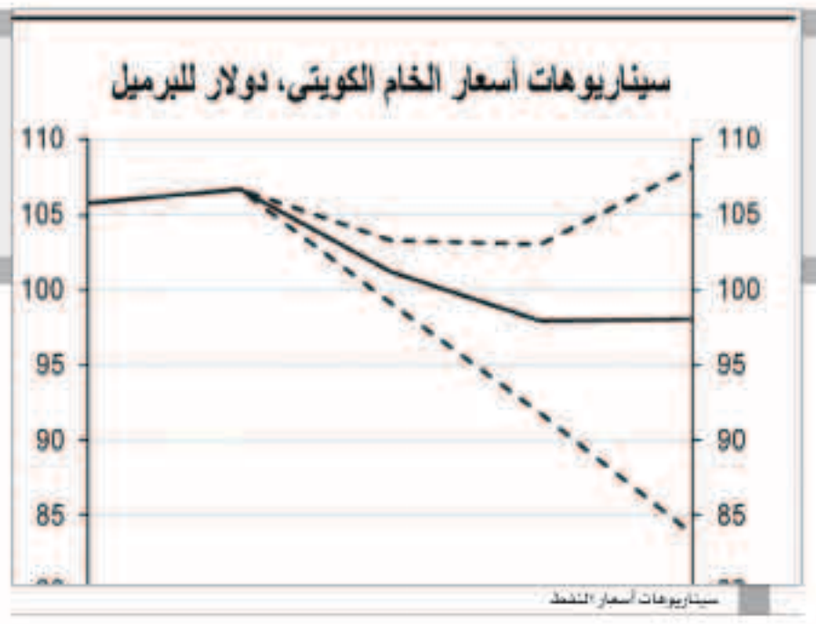

وتابع: تراجع إنتاج النفط الخام من دول أوبك الإحدى عشرة «أي باستثناء العراق» بشكل طفيف بمقدار 64.000 برميل يوميا في شهر أكتوبر ليصل إلى اقل بقليل من 27.8 مليون برميل يوميا، وهو أدنى مستوى منذ 12 شهرا. ويأتي معظم هذا التراجع من نيجيريا حيث تدهور الإنتاج إلى اقل مستوى له منذ 3 سنوات. وهذا هو الشهر الثاني من تراجع قدره 100.000 برميل يوميا او اكثر، وذلك بسبب فيضانات قوية في منطقة دلتا النيجر المنتجة للنفط وتوقف شركة شل عن الانتاج عقب سلسلة من حوادث التخريب والنهب. وقد شهدت إيران أيضا تراجعات كبيرة إذ انخفض إنتاجها إلى 2.6 مليون برميل يوميا في شهر أكتوبر، أي اقل بمقدار 1 مليون برميل يوميا تقريبا من سنة مضت. وقد تجاوز الآن إنتاج العراق والكويت ومؤخرا الإمارات مستويات الإنتاج النفطي الإيراني. وكانت هناك بعض الارتفاعات الكبيرة في الإنتاج في دول اخرى، خاصة في انغولا حيث ارتفع الإنتاج بمقدار 108.000 برميل يوميا بعد انتهاء أعمال صيانة الحقول.

وأكمل: وتراجع مجموع إنتاج أوبك «بما فيه العراق) للشهر الثاني على التوالي إلى اقل بقليل من 31 مليون برميل يوميا. فالإنتاج العراقي، والذي شهد ارتفاعات كبيرة هذه السنة، سجل انخفاضا طفيفا بمقدار 5.000 برميل يوميا ليبلغ 3.2 ملايين برميل يوميا وذلك حسب مصادر مستقلة. اما البيانات من مصادر مباشرة والأرقام الرسمية فتشير إلى تراجعات كبيرة مقدارها 200.000 برميل يوميا، وسيعتمد استمرار التوسع في الطاقة الانتاجية للعراق على تطوير مشاريع رئيسة في البنية التحتية النفطية، والتي شهدت تطورا بطيئا حتى الآن. وزاد: بعد ارتفاعات كبيرة في الربع النهائي من هذه السنة، نرى إنتاج الدول من خارج أوبك يرتفع اكثر بمقدار 0.1 – 0.3 مليون برميل يوميا في الربع الأول من العام 2013. وسيأتي ثلث هذا الارتفاع على الأقل من سوائل الغاز الطبيعي الذي تنتجه أوبك. وكان وراء ارتفاع إنتاج الدول من خارج أوبك الارتفاع الحاد المتواصل في إنتاج أميركا الشمالية. وفي المجموع، يتوقع أن يكون إنتاج النفط العالمي قد ارتفع باكثر من 2 مليون برميل يوميا هذه السنة. ويتوقع أن يرتفع بقدر اكثر تواضعا في العام 2013، إذ أن انخفاض مستويات الانتاج لأوبك سيحد بشكل جزئي الارتفاعات المتواصلة في الإنتاج من خارج أوبك.

تراخي أساسيات سوق النفط

قال التقرير ان افق توقعاتنا الفترة القصيرة نسبيا حتى الربع الأول من العام 2013. ونظرا للطلب الضعيف وارتفاع الإنتاج من خارج أوبك، يتوقع أن تتراخى أساسيات سوق النفط في هذه الفترة. وبناء على تراجع في الطلب العالمي على النفط بمقدار 0.1 مليون برميل يوميا في الربع الأول من العام 2013 مقارنة بالربع الأخير من هذا العام، وارتفاع في إنتاج الدول من خارج أوبك عند الحد الأعلى من التوقعات مقابل خفض متواضع في إنتاج أوبك قدره 0.2 مليون برميل سنويا، يتوقع أن يرتفع المخزون النفطي العالمي بمقدار كبير يبلغ 1.3 مليون برميل يوميا في الربع الأول. ووفق هذا السيناريو، يتوقع أن ينخفض سعر خام التصدير الكويتي في بداية العام 2013، ولكنه سيبقى قريبا من 100 دولار للبرميل.

من ناحية أخرى، في حال لا تتحقق التوقعات بانخفاضات في إنتاج أوبك في الربع الأول من العام 2013، فقد ترتفع حينها مستويات المخزون أكثر لتقارب 1.5 مليون برميل يوميا. وفي هذه الحالة، سينخفض سعر خام التصدير الكويتي بشكل حاد إلى اقل من 100 دولار للبرميل في الربع الأول من العام 2013 وأكثر منه بعد ذلك. وسيدفع هذا لاحقا دول أوبك إلى خفض مستويات الإنتاج قبل نهاية السنة.

في المقابل، قد يأتي نمو الإنتاج في الدول من خارج أوبك اقل من التوقعات في الربع الأول أو قد يكون الطلب على النفط اقوى ربما بسبب شتاء بارد. وفي هذه الحالة، يبقى سعر خام التصدير الكويتي مدعوما عند مستوى أعلى من 100 دولار للبرميل في بداية العام 2013 وسيرتفع اكثر بعد ذلك.

السيناريوهات الثلاثة

قال التقرير ستولّد السيناريوهات الثلاثة المذكورة معدلا لأسعار النفط يتراوح بين 104 و105 دولارات للبرميل لهذه السنة المالية. وإضافة إلى معدلات إنتاج النفط المرتفعة، يشير ذلك إلى سنة وفيرة اخرى بالنسبة لإيرادات الميزانية الحكومية. وبالفعل، تبين الأرقام الرسمية للنصف الأول من السنة المالية 2012/2013 ان الإيرادات بلغت 16.0 مليار دينار، أي اكثر من توقعات الحكومة لكامل السنة. وإذا جاء الإنفاق اقل بنسبة 5 في المئة – 10 في المئة من تقديرات الحكومة كما نتوقع، وجاءت الإيرادات أعلى بكثير من سمتواها المقدر في الميزانية، يمكن أن يتراوح فائض الميزانية لهذه السنة ما بين 10.8 و12.6 مليار دينار قبل اقتطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة. وسيعادل ذلك ما نسبته 22 في المئة إلى 25 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع للسنة 2012.

سعر برميل النفط الكويتي يستقر عند مستوى 106.01 دولارات

«كونا»: قالت مؤسسة البترول الكويتية امس ان سعر برميل النفط الكويتي انخفض 33 سنتا في تعاملات يوم الجمعة ليستقر عند مستوى 106.01 دولارات للبرميل مقارنة بـ106.34 دولارات في تداولات يوم امس الأول.

وجاء انخفاض اسعار النفط في الاسواق العالمية امس بعد تعثر محادثات تهدف إلى تجنب ازمة في ميزانية الولايات المتحدة ما اذكى المخاوف حيال الطلب في أكبر مستهلك للنفط في العالم.

وفي بورصة لندن انخفض مزيج برنت اكثر من دولار ليصل الى حدود 109 دولارات للبرميل يوم امس وهبط سعر عقود مزيج النفط الخام برنت لتسليم فبراير عند التسوية 1.23 دولار إلى 108.97 دولار للبرميل وعلى مدار الاسبوع ختمت عقود برنت لأقرب استحقاق التعاملات منخفضة 0.18 دولار.

البنك الفرنسي يفوز بصفقة شراء نصيب تونس في رأسمال «المركزي»

تونس – «كونا»: اكد محافظ البنك المركزي التونسي الشاذلي العياري امس أن البنك قرر بيع حصة الدولة التونسية في رأسمال المركزي التونسي والقدرة بنسبة 13 في المئة الى البنك التعاوني الفرنسي بعد ان رفض البنك المركزي المصادقة على بيع هذه الحصة الى الصندوق الاستثماري الايطالي «روايال لوكسمبورغ سوبارفي» رغم ان عرض هذا الاخير فاق عرض البنك الفرنسي.

ونقلت وكالة الانباء التونسية الرسمية عن العياري قوله انه سيتم قبول عرض البنك التعاوني الفرنسي الذي جاء في المرتبة الثانية في عملية فرز العروض بصفة آلية ودون القيام بطلب عروض ثان.

يُسلط الأضواء على دور «القطاع»

ملتقى الاتصالات ينطلق 20 يناير في شيراتون الكويت

تعلن اللجنة التنظيمية العليا لملتقى الكويت للاتصالات عن بدء فعاليات اكبر مؤتمر متخصص من نوعه يسوف يتعرض بالبحث والنقاش الى تحديات ومستقبل قطاع الاتصالات والإنترنت في 20 يناير 2013 وذلك في فندق شيراتون الكويت.

وقال مدير عام برايتون ميديا سعد الرشيد بهذه المناسبة، ان ملتقى الاتصالات يعتبر اول مؤتمر متخصص من نوعه يتعرض لمناقشة تنظيم قطاع الإتصالات الكويتي الذي يحتاج الى تنظيم وهيكلة واعادة نظر في كثير من القضايا الجوهرية المحورية بالنسبة للمتنافسين واللاعبين الرئيسين.

واضاف الرشيد ان تطور قطاع الاتصالات عموما وفي الكويت وما انبثقه شركات الإتصالات والإنترنت من تطور باتت تحتاج الى ان يقابل ذلك تطور في الأنظمة والتشريعات لتنظم سوق الاتصالات والمنافسة وبما يعينها على مزيد من التقدم والتطور.

وقال ان اقل ما يستحقة هذا القطاع الحيوي في هذه المرحلة هوانشاء هيئة عليا تشرف عليه وتنظم عملياته، مشددا على ان مطلب هيئة عليا للإتصالات بات مطلبا ملحا وضروريا لم يعد يحتمل تأخير في ظل معاناة المشغلين في قطاع الإتصالات عموما موبايل وانترنت وتكنولوجيا معلومات.

وتحدث الرشيد عن ان نخبة من مسؤولي كبريات شركات الاتصالات الكبرى تشارك باوراق عمل اضافة الى متخصصين واكاديميين ومسؤولين حكوميين مشيرا الى ان اهمية المؤتمر ترسخها حيوية واهمية قطاع الاتصالات وما يمثل من بنية تحتية ضرورية لكل انشطة القطاع الإقتصادي، حيث بات الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات ونقل البيانات والإتصالات عموما عصب الإقتصاد.

كما لا يخفى ان قطاع الإتصالات محور ارتكاز مهم واساسي في خدمة الاقتصادات الحديثة حيث يتم الاعتماد عليه بشكل كبير في نقل وتبادل المعلومات والبيانات وتحقيق التواصل المستمر وادارة الأموال والأسواق المالية التي تعتمد على هذا القطاع، ولما كان هذا القطاع يمثل اهمية قصوى ايضا بالنسبة للاقتصاد برزت الحاجة الملحة ناحية عقد مؤتمر علمي في دولة الكويت هو الأول من نوعه ملتقى الكويت للإتصالات، لمناقشة مستقبل القطاع والتحديات التي تواجهه وسبل تنظيمة بما يخدم القطاعات الإقتصادية كافة وبما يواكب التطورات العالمية عبر تجهيز وتاهيل البنية التحتية اللازمة.

«توب العقارية» تشارك في معرض العقار والمال والاستثمار

أعلن مدير ادارة العقارات في مجموعة توب العقارية محمد وليد القدومي عن مشاركة المجموعة في معرض العقار والمال والاستثمار والذي تنظمه شركة اسكان في هيلتون المنقف خلال الفترة من 23-26 ديسمبر الجاري، وقال بان المجموعة تواصل طرح مشاريعها المميزة لعملائها في منطقة ميلتون كينيز ببريطانيا والتي تطورها مجموعة باريت هومز وكذلك طرح مشروع برجي تيراس تيما في اسطنبول والذي تطوره مجموعة اتائلار العقارية.

وقال القدومي بان المجموعة تواصل طرح عدد محدود من الفلل في منطقة ميلتون كينيز والتي نجحت خلال الاشهر الماضية باستقطاب عدد كبير ومميز من المشترين والمهتمين ايضا واضاف بان الشهر الحالي يشهد تسليم 28 فيلا لملاكها الجدد بالاضافة الى عدد من الفلل تم تسليمها لملاكها خلال الاشهر الماضية وبين القدومي بان عدد كبير ايضا من العائلات موجودة حاليا في بريطانيا لزيارة المشاريع والتعرف عليها عن كثب واتمام اجراءات الشراء للبعض وبين القدومي بان المعرض يعتبر فرصة مناسبة لطرح ما تبقى من فلل ولاتاحة الفرصة لجمهور المنطقة العاشرة للتعرف عليها. وقال القدومي مضيفا بان الفلل المعروضة تتألف من 4–5 غرف نوم وباسعار تبدأ من 250 الف جنيه استرليني ولغاية 450 الف جنيه، مشيرا الى ان الفلل ستكون جاهزة للتسليم في مدة اقصاها شهر يونيو 2013.

وعن المشاريع في تركيا قال القدومي بان ابرز المشاريع التي سنعمل على عرضها بالمعرض مشروع تيراس تيما، وهو عبارة عن برجين سكنيين في منطقة اتاكنت، وهي من المناطق الرئيسية والحيوية في اسطنبول وتبعد عن مطار اتاتورك حوالي 8 كم بينما تبعد عن منطقة تقسيم وشارع الاستقلال حوالي 26 كم. واشار القدومي الى ان المنطقة تشهد حاليا اكبر عدد من المشاريع التي تنفذ باسطنبول وتسمى باسطنبول الجديدة مشيرا الى انه جاري انشاء اكبر مدينة ترفيهيه فيها «تيما بارك» بالاضافة الى عدد من الجامعات والمجمعات التجارية واضاف الى ان المنطقة تتمتع بوجود شبكة طرق ومواصلات كبيرة تربطها بمختلف المناطق والمراكز الرئيسية بالمدينة بشكل سلس وسريع.

وحول البرجين قال القدومي: يتألف الاول من 40 دورا والثاني من 30 دورا وباجمالي شقق 416 شقة تتنوع مساحتها من غرفة الى ثلاث غرف نوم باطلالات مميزة على البحر والبحيرة والحدائق الخلابة. وبين القدومي بان المشروع يحتوي على مجموعة مميزة من الخدمات العامة كمواقف السيارات والصيانة والامن والخدمات الترفيهية من مسابح ونادٍ صحي وملاعب بالاضافة الى تراس وحدائق باكثر من 21 دورا من المباني لتعطي السكان جوا من الراحة وللاستمتاع بالمناظر الجميلة.

وبين القدومي ان اسعار الوحدات السكنية بالمشروع تعد مناسبة ومميزة مقارنة بالمشاريع المماثلة من حيث الجودة والموقع، وبين ان المشروع سيتم الانتهاء من تنفيذه خلال الربع الاول من العام 2014 مشيرا الى ان المشتري سيتمكن من الاستفادة من نظام الدفعات لمدة تصل الى 30 شهر.

الإمارات حلت بالمرتبة الأولى في استقطاب أبناء المجلس

تقرير: الكويتيون يتصدرون متملكي العقار في دول التعاون بنصف حالات التملك

الرياض – «كونا»: اوضح تقرير صدر امس حول نسب تملك العقار لمواطني دول مجلس التعاون في الدول الأعضاء الأخرى زيادة ملحوظة في حالات تملك مواطني دول المجلس للعقار في الدول الأعضاء الأخرى وقد تصدر الكويتيون متملكي العقار في الدول الأعضاء بنصف حالات التملك.

واظهرت البيانات الاحصائية التي اعدتها ادارة الاحصاء بقطاع شؤون المعلومات في الأمانة العامة لمجلس التعاون تصدر المواطنين الكويتيين اعداد المتملكين للعقار من مواطني دول المجلس في الدول الاعضاء الاخرى حيث بلغ عددهم 8130 مواطنا تلاهم السعوديون بعدد بلغ 2312 مواطنا متملكا للعقار في الدول الاعضاء الاخرى.

وجاء مواطنو الامارات العربية المتحدة في المرتبة الثالثة بـ2267 مواطنا وبعدهم مواطنو دولة قطر ومملكة البحرين وسلطنة عمان في المراتب الرابعة والخامسة والسادسة بعدد 1326 و1086 و986 مواطنا متملكا للعقار في الدول الاعضاء الاخرى على التوالي.

واظهرت البيانات الاحصائية ان عدد حالات تملك مواطني دول المجلس للعقار في الدول الاعضاء الاخرى خلال عام 2011 بلغ 16107 حالات تملك بنسبة زيادة قدرها 51.1 في المئة مقارنة بالعام 2010 الذي سجلت فيه 10657 حالة تملك.

واوضحت الاحصائية ارتفاع الاجمالي التراكمي لحالات شراء العقار ليبلغ 93767 حالة تملك في نهاية عام 2011 مقارنة بـ77804 حالات تملك في نهاية عام 2010.

وحلت الامارات العربية المتحدة في المرتبة الاولى في استقطاب مواطني دول المجلس للتملك فيها في العام 2011 وبعدد 10873 حالة تملك لتحقق نسبة قدرها 67.5 في المئة من اجمالي عدد المتملكين للعقار من مواطني دول المجلس في الدول الاعضاء الاخرى.

وجاءت سلطنة عمان في المرتبة الثانية حيث بلغ عدد حالات تملك العقار فيها 3364 حالة تملك بنسبة استقطاب قدرها 20.9 في المئة من الاجمالي.

اما مملكة البحرين فجاءت في المرتبة الثالثة بـ1189 حالة تملك بنسبة استقطاب قدرها 7.4 في المئة بينما حلت كل من دولة الكويت ودولة قطر والمملكة العربية السعودية بالمراتب الرابعة والخامسة والسادسة بنسب قدرها 1.9 و1.3 و1 في المئة على التوالي.

ويمثل السماح بتملك مواطني دول المجلس للعقار في الدول الاعضاء الاخرى احد المسارات العشرة للسوق الخليجية المشتركة التي حددتها الاتفاقية الاقتصادية لعام 2001 حيث يعامل مواطنو دول المجلس الطبيعيون والاعتباريون في اي دولة من الدول الاعضاء نفس معاملة مواطنيها دون تفريق او تمييز.

وقد مر السماح بتملك العقار بعدة مراحل حيث سمحت المادة الثامنة من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة في عام 1981 لمواطني دول المجلس بتملك العقار في الدول الاعضاء الاخرى ونصت المادة الثالثة من الاتفاقية الاقتصادية لعام 2001 على المساواة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في تملك العقار. الا ان ذلك تم وفقا لعدد من الضوابط التي تم تحقيقها تدريجيا حتى صدر اخر تنظيم لتملك العقار في الدورة الـ23 للمجلس الاعلى لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الدوحة ديسمبر 2002 وتخلص من معظم تلك القيود.

الكويتيون يتصدرون متملكي العقار في دبي